

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

هزارة الانصراف إلى الإغماء القهري

لقد تساءلنا مسبقاً: هل زوال القضاء يُخْصِّ الإغماء الاختياري يُحطم القضاء أيضاً؟

لقد أثبتت صاحبُ الحدائق و المحقق العراقي و الهمداني وجوب القضاء بشأن الإغماء الاختياري، حيث قد تشبّثوا بالانصراف، حيث قد استظهر ذلك المحقق العراقي و الهمداني، نظراً إلى عبارة الإمام: المغمى عليه لا يقضى. فإنها تصرّف صوب القهري لا الاختياري عرفاً، و لهذا قد صرّح المحقق العراقي ضمن تعليقه العروة: بأن القضاء لا يُترك؛ لأنصراف العلة من قوله: «ما غالب الله» [1] عن مثله (فإنه لا تصدق الغلبة القهريّة في حق من تعمّد الإغماء بيديه)

إذن إن هؤلاء الأعلام قد هتفوا بانصراف قاعدة الغلبة، لا بالانصراف من نفس أدلة القضاء – بأن القضاء يتوجّب لمن فاته العمل تلقائياً لا عمدياً – كما ادعاه الآخرون.

بينما السيد الخوئي قد لاحظ شمولية عنوان الإغماء لأنّه يستنكر أساساً قاعدة الغلبة فيُبَرِّر انتفاء القضاء بواسطة إطلاقات عنوان الإغماء للقهري و الاختياري نظير من شرب عمداً مادةً قد ألقته في عالم الإغماء حتى انقضى الوقت، بل لو شك السيد الخوئي في خروج الإغماء الاختياري من أدلة انتفاء القضاء، لاستعان بعمومات عدم قضاء المغمى عليه.

الردّيات على الظهور الانصرافي في الميدان

1. إنّا نردّع الانصراف المذكور إذ المصدق المتعارف – الإغماء القهري – لا يُولّد الانصراف بل الضابط هي كثرة استعمال الإغماء في القهري و أتى لنا هذه الكثرة.

2. بل إن الإغماء الاختياري هو المتعارف – لا القهري الذي كان و لا يزال حالياً أقلّ مصداقاً من الاختياري – و نظير هذه المسألة هو مبحث رؤية الهلال فإن العهد القديم لم ينل إلى الأجهزة المتطورة المتعارفة حالياً حيث إن سلاحهم الوحيد كانت هي العين البسيطة فحسب، فإن المتعارف آنذاك لا يخلُق انصراف الرؤية إلى العين المجردة (فليست القضية خارجية مختصّةً بذلك الزمن) إذن فتَّمَّ مقوله السيد الخوئي: بأن عنوان الإغماء مطلقٌ فُحُّذف عنه وجوب القضاء على الإطلاق إذ قد سُئل الإمام عن المغمى عليه ثم أجاب عليه السلام بأنه لا يقضى.

معالجة التعليل الوارد ضمن روایات الغلبة

إن عُمدة النقاش هو التعليل التالي: كلُّ ما غالب الله على العبد فالله أولى بالعذر. فقد استدلّ البعض بأن هذا التعليل يستدعي وجوب القضاء (المعلول) في الإغماء الاختياري إذ لا تصدق الغلبة (العلة) فيه، و المعلول يدور مدار علته، فكل ما صدقت الغلبة عليه عرفاً لزوال عنه وجوب القضاء أيضاً و إلا فلا، و حيث إن الإغماء الاختياري لا يصدق الغلبة فيه فلا يجب القضاء إذن، و لهذا فروایات الغلبة تُقَيِّد الروایات المطلقة في وجوب القضاء.

بل إنَّ صاحب الحدائق (قدس سره) قد تعدى ببركة روايات الغلبة إلى باب الحيض و النفاس فجعل العلة المذكورة مقيدة للطلقات الواردة في باب الحيض و النفاس، فاللتزم بثبوت القضاء في الحيض العمدي أخذًا بعموم العلة و عدم صدق الغلبة فيهما[2]، و بالتالي، فإن نصوص المقام كقاعدة الغلبة قاصرة عن شمول السبب الاختياري، فيشمله عموم أدلة القضاء السالم عن المخصوص.

و قد ناقش المحقق الهمداني في استدلال صاحب الحدائق قائلًا: لو كانت العلة منحصرةً لتمَّ كلام الحدائق بأن العلة تقيد جميع عموماتِ القضاء و الانحصار يستدعي أن كل ما لم يكن مغلوبياً فلا قضاء فيه إطلاقاً – و ذلك نظير باب مفهوم الشرط حيث لو أصبح الشرط منحصراً لأتيح اتخاذ المفهوم الكلّي و إلا فلاـ إلا أن الانحصار ليس ظاهراً، إذ لعل نفي القضاء كان لأجل علة أخرى غير علة الغلبة، فربما شاهد شخصاً متعمداً قد حذف القضاء عنه بسبب آخر – لا الغلبةـ و لهذا لا يصح الدخول من باب العلية بل الصواب هو الانصراف الذي يمسح القضاء من الإغماء القهري دون الاختياري.

معارضة السيد الخوئي تجاه المحقق الهمداني

و قد هاجمه السيد الخوئي قائلًا:

أقول: ما أفاده (قدس سره) من عدم دلالة التعليل على السببية المنحصرة و إن كان صحيحاً، فلا ينعقد للقضية مفهوم بالمعنى المصطلح كما في الشرط و نحوه، فلا ينافي ثبوت الحكم في غير مورد العلة بمناط آخر كاحترام شهر رمضان مثلاً[3] لكن لا ينبغي الشك في دلالته على أنَّ طبيعى الإغماء لا يكون بنفسه موضوعاً لنفي القضاء، و إلاـ (لو كان الموضوع هو الإغماء البحث) لكان التعليل بغلبة الله من اللغو الظاهر، فإذا ورد دليل آخر تضمن التصرير بأنَّ موضوع الحكم هو الطبيعى على إطلاقه و سريانه كان معارضًا لهذا الدليل لا محالة.

و بعبارة أخرى: أنَّ حيثية الإغماء ذاتية بالإضافة إلى الإغماء نفسه، و حيثية استناده إلى غلبة الله سبحانه حيثية عرضية، فلو كان المقتضي لنفي القضاء هو طبيعى الإغماء أعني الحيثية الذاتية لم يحسن العدول عنه في مقام التعليل إلى الجهة العرضية. فإذا فرضنا أنَّ العالم يجب إكرامه لذاته (لأجل علمه فقط) لم يحسن حينئذ تعليل الوجوب المذكور بأنه شيخ أو هاشمي أو من أهل البلد الفلائي (فنكشف أنه العلم ليس علة تامة للإكرام و كذلك ما غلبة الله فإنها ليست علة منحصرة و لكن التعليل بالغلبة يقول بأنَّ طبيعى الإغماء ليس موضوع نفي القضاء بل لو ادرج ضمن الغلبة لنتفقى القضاء حينئذ) و نحو ذلك. [4]

فانا بنينا على دلالة النصوص المذكورة على أنَّ العلة في نفي القضاء عن المغمى عليه هي غلبة الله في الوقت كما هو المفروض فطبعاً نستكشف من ذلك أنَّ طبيعى الإغماء بذاته لا يستوجب نفي القضاء، فإنه و إن احتمل وجود علة أخرى للنفي أيضاً لما عرفت من عدم ظهور التعليل في الانحصار لكن ظهوره في عدم ترتيب الحكم على الطبيعى غير قابل للإنكار، فلا محيسن من رفع اليد عن المطلقات لأجل هذه النصوص الدالة على أنَّ الموجب لنفي القضاء إنما هي غلبة الله تعالى.

و الصحيح في الجواب عن الوجه المذكور هو ما أشرنا إليه سابقاً من عدم وجود نصَّ صحيح يدلَّ على التعليل و يتضمن الملازمة بين غلبة الله في الوقت و نفي القضاء، لضعف الروايات التي استدلَّ بها لذلك سندًا أو دلالة على سبيل منع الخلو، فانَّ عدتها رواية الصدوق (رحمه الله) عن الفضل بن شاذان[5] و هي ضعيفة السند و إن عبر عنها المحقق الهمداني[6] و صاحب الحدائق[7] (قدس سرهما) بالصحيحة، و ذلك لضعف سند الصدوق (رحمه الله) إلى الفضل بكل طرقيه كما مرَّت الإشارة إليه.

فالجواب الحق هو إنكار وجود النصَّ الصحيح الدال على ذلك (الغلبة) فتبقى المطلقات سليمة عن المقيد، و إلا فمع الاعتراف به لا مناص من التقييد كما عرفت، فتحصل من ذلك: أنَّ الأقوى نفي القضاء عن المغمى عليه مطلقاً، سواءً كان ذلك بفعله أم كان بغلبة الله و قهره كما عليه المشهور، عملاً بالمطلقات (نفي القضاء عن المغمى عليه) السالمة عن المقيد.[8]

و نلاحظ على السيد الخوئي بأنه قد تقبل أساساً مقالة المحقق الهمداني في قاعدة الغلبة بأن العلة ليست منحصرةً، فلا معنى لكي يعترض عليه بأن طبيعي الإغماء هو موضوع نفي القضاء بل إن موضوع نفي القضاء هو الإغماء المغلوب وفقاً لمسلك المحقق الهمداني الذي قد تسلمه السيد أيضاً فإن السيد الخوئي قد أقرَ بأن طبيعي الإغماء ليس موضوعاً لنفي القضاء و لا سبيل لنا لضربِ القضاء إلا من طريق الغلبة، فحيث إن السيد قد تقبل الاتحصار أيضاً فلا أرضية لاستشكاله على المحقق الهمداني.

-
- [1] وسائل الشيعة: الباب (٢٤) من أبواب من يصح منه الصوم، ح ٦، و الباب (٣) من أبواب قضاء الصلوات، ح ٣.
 - [2] الحدائق ١٢:١١.
 - [3] لعل المذكور لا يتناسب مع المورد، لأن المورد هو عدم القضاء لا القضاء.
 - [4] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٩٣.
 - [5] الوسائل ٢٦٠:٨ /أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ٧، علل الشرائع: ٢٧١، وقد تقدّمت في ص ٧٤.
 - [6] مصباح الفقيه (الصلوة): ٥٩٩ السطر ٢٣.
 - [7] الحدائق ٥:١١.
 - [8] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٩٣، ١٤١٨ هـ ق، قم - ايران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي